الأمم المتحدة

A/71/785

الجمعية العامة

Distr.: General
7 February 2017
Arabic
Original: English

**الدورة الحادية والسبعون**

البند ١٣٤

**الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧**

# حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة

## تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

## أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/71/400)، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٨ ألف. واجتمعت اللجنة الاستشارية خلال نظرها في التقرير برئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات وممثلين آخرين للأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أيدت في قرارها ٦٩/٢٦٢ أيدت جميع عناصر استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصيغتها الواردة في تقرير الأمين العام (A/69/517) وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذها، مع مراعاة التعليقات والملاحظات والتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات (A/67/651) واللجنة الاستشارية (A/69/610). وقد مر من تنفيذ الاستراتيجية خمس سنوات منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٩/٢٦٢. وأحاطت الجمعية العامة علما في قرارها ٧٠/٢٤٨ ألف بالتقرير المرحلي الأول للأمين العام عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

160217 150217 17-01883 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(A/70/364 و Corr.1) وأيدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/70/7/Add.18).

٣ - ويقول الأمين العام إن تقريره المرحلي الثاني (A/71/400) يحيط بالتقدم المحرز بعد مضي سنة ونصف السنة من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويقدم معلومات مستكملة شاملة عن حالة جميع المبادرات الرئيسية، فضلا عن لمحة عامة عن إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي وتوقعات كاملة ومحدثة للميزانية الخمسية.

٤ - وترد الإشارة في الفقرات التالية إلى عدد من المشاريع التي كان من المتوقع إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠١٦. واللجنة الاستشارية موقنة أن الأمين العام سيطلع الجمعية العامة على آخر المستجدات بشأن حالة تلك المشاريع وقت نظر الجمعية العامة في هذا البند.

## ثانيا - التعليقات والتوصيات

### ألف - الشكل وطريقة العرض

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الاهتمام الذي حظيت به تعليقاتها بشأن الشكل وطريقة العرض (A/70/7/Add.18، الفقرتان ١٣ و ١٤) والجهود التي بُذلت لجعل التقرير المرحلي أكثر يُسرا للقارئ. وترحب اللجنة الاستشارية، على وجه الخصوص، بالتحسينات التي أدخلت على طريقة عرض توقعات الميزانية في الفرع السابع من تقرير الأمين العام، الذي يشمل الآن الاحتياجات المتعلقة بحفظ السلام. وتشجع اللجنة الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى تقديم معلومات واضحة وشفافة تساعد في تقييم التقدم المحرز واتخاذ القرارات من قبل الجمعية العامة.

### باء - الإدارة والامتثال

٦ - يقول الأمين العام في تقريره إن نشرة الأمين العام بشأن تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أصبحت جاهزة، شأنها في ذلك شأن السياسات والإجراءات الخاصة بإضفاء الطابع الرسمي على عمليات التعيين وتفويض السلطة (A/71/400، الفقرة ١٤). ويشير كذلك إلى أن المكتب قام، بالتعاون مع وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، بإعداد وإصدار مجموعة من ٣٨ من السياسات تشمل طائفة من المواضيع المتعلقة بالإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن وظيفة قد أُنشئت معنية بالامتثال لرصد وقياس مدى تنفيذ السياسات وتقديم تقارير في هذا الشأن (المرجع

نفسه، الفقرتان ١٥ و ١٦). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نشرة الأمين العام عن المكتب (ST/SGB/2016/11) صدرت في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٧ - ويقول الأمين العام أيضا في تقريره أن ثمة تعاونا إيجابيا ومثمرا بين الإدارات، ولا سيما بين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني (A/71/400، الفقرة ٢). وترد أمثلة لهذا التعاون والتنسيق بين المكتب والإدارة في عدة مجالات، بما في ذلك: (أ) توحيد التطبيقات ومراكز البيانات وغرف الخوادم والشبكات ومكاتب المساعدة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧)؛ (ب) والأولويات الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إعداد الميزانية والموارد البشرية والأصول وتقييم العقود (المرجع نفسه، الفقرة ٧ (ز)). **وترحب اللجنة الاستشارية بهذه التطورات وتشيد على وجه الخصوص بالجهود التي يبذلها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني لتحسين التعاون والتنسيق بين كيانات حفظ السلام والكيانات غير العاملة في حفظ السلام في أمور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار الاستراتيجية المركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واللجنة تأمل أن يستمر تعزيز هذا التعاون والتنسيق وأن يشمل ذلك جميع أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة.**

٨ - وورد في التقرير أيضا أنه لا تزال صعوبات قائمة في بعض المهام الحيوية، ومن ذلك المقاومة التي يلقاها مسعى توحيد موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعض المجالات ومحدودية الامتثال لمختلف جوانب الحوكمة (A/71/400، الفقرة ٣). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف، على سبيل الأولوية، أن يمارس دورا قياديا قويا واستباقيا لكفالة الامتثال التام من جانب جميع كيانات الأمانة العامة مع أحكام الجزء الثاني من قرارها ٢٦٢/٦٩، بما في ذلك تقديمها تقارير إلى رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات عن جميع المسائل المتصلة بأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الموارد والمعايير والأمن والهياكل والسياسات والتوجيهات. وطلبت الجمعية العامة كذلك إلى الأمين العام مواصلة تعميق التنسيق والتعاون داخل المنظمة، وأكدت أن الدعم والالتزام الكاملين من الإدارة العليا، فضلا عن التفاعل الوثيق والمستمر مع جميع الجهات المعنية، مع مراعاة ضرورة تلبية جميع الاحتياجات التشغيلية، جزء لا يتجزأ من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنجاح وفي الوقت المناسب.

**٩ - وتتوقع اللجنة الاستشارية من جميع إدارات وكيانات الأمانة العامة التقيد التام باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة، بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة في الجزء الثاني من قرارها ٦٩/٢٦٢[(١)]، وبجميع الأحكام الواردة في نشرة الأمين العام بشأن تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ST/SGB/2016/11). وتشدد اللجنة على أهمية خضوع الميزانيات والمشاريع من كافة مصادر التمويل المخصصة لجميع المبادرات والعمليات التي تقوم بها الأمانة العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن هياكل الحوكمة القائمة لاستعراض المكتب قبل تقديمها إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات (انظر ST/SGB/2016/11، الفقرة ٢-٢ (ز)). وتشدد اللجنة في هذا الصدد على أهمية تقيد المديرين وجميع الكيانات تقيدا تاما بقرارات الجمعية العامة ومقرراتها التنظيمية فيما يقومون به من أنشطة لدعم وتعزيز تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى ضرورة أن ينفذوا على المستوى التنفيذي ملك القرارات والمقررات. وفي ضوء ما سبق، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في تقريره المرحلي المقبل، معلومات مستكملة مفصلة عن التقدم المحرز في كفالة التعاون الفعال بين جميع كيانات الأمانة العامة في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك عن الامتثال لأحكام نشرة الأمين العام بشأن تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة ٣٢ أدناه).**

١٠ - ويقدم مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن البيانات المالية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ (A/71/5 (Vol.1)، الفصل الثاني، الفقرات ٣٣٠ إلى ٣٦٣)، متابعة مرحلية لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك آخر المعلومات عن حالة تنفيذ التوصيات الصادرة في تقريريه السابقين بشأن مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، في عام ٢٠١٢ (A/67/651) وفي عام ٢٠١٥ (A/70/581). **واللجنة الاستشارية متيقنة من أن الأمين العام سيكفل التنفيذ التام لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

(١) انظر أيضا قرارات الجمعية العامة ٧٠/٢٤٨ ألف و ٦٥/٢٥٩ و ٦٤/٢٤٣ و ٦٣/٢٦٢؛ وانظر أيضا A/62/793 و Corr.1 و A/62/793/Add.1 و A/63/487 و Corr.1 و 2.

## جيم - المبادرات الرئيسية في إطار المرحلة الأولى من استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١١ - ترد المعلومات المعلقة بحالة تنفيذ كل واحدة من المبادرات الرئيسية التي تندرج ضمن المرحلة الأولى من استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفرع الثالث (الفقرات ١٩ إلى ٥٠) من تقرير الأمين العام، وترد لمحة عامة عن حالة التنفيذ في المرفق الثاني للتقرير. ويرد في المرفق الثاني - ألف أن من المشاريع العشرين التي يشملها التقرير المرحلي الأول (A70/364 و Corr.1)، أنجزت سبعة مشاريع وانتقلت إلى مرحلة العمليات الجارية، ولا يزال العمل جاريا في ١٣ من المشاريع الاستراتيجية. والمشاريع السبعة المنجزة هي: (أ) المراكز الإقليمية للتكنولوجيا؛ (ب) تقييم أوموجا؛ (ج) تقييم عملية وضع المعايير المرجعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (د) تخطيط الموارد البشرية وتوقعات الميزانية الإرشادية لفترة خمس سنوات؛ (هـ) تحديث نظام إنسبيرا PeopleSoft؛ (و) الإدارة المركزية للمخاطر؛ (ز) الهندسة والتداول على الصعيد العالمي. ويرد في المرفق الثاني - باء أن طلبات تغيير قد قُدمت لتعديل المواعيد الخاصة بعشرة من العشرين مشروعا المندرجة ضمن المرحلة الأولى أو لتغيير المرحلة التي تندرج فيها هذه المشاريع أو لتغيير نطاقها. وفي المرفق الثاني - جيم معلومات موجزة عن بعض المشاريع الجارية، بما في ذلك مواعيد البدء والانتهاء، والمؤشرات الرئيسية مع تاريخ الإنجاز المستهدف لكل مؤشر، والنسبة المئوية الإجمالية للإنجاز وقت إصدار التقرير. وفي الفقرات الواردة أدناه، تسلط اللجنة الاستشارية الضوء على بعض الصعوبات التي صودفت في تنفيذ المبادرات الرئيسية لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

### تعميم نظام أوموجا

١٢ - ويذكر الأمين العام في تقريره أن الأهداف ومجالات التركيز الرئيسية في ما يتعلق بنظام أوموجا هي: (أ) تقديم الدعم لتعميم نظام أوموجا في المجموعتين ٣[٢] و ٤[٣]

(٢) المجموعة ٣: مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (بما في ذلك مقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف بصفتهما الجهتان المقدمتان للخدمات للمكتب)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر.

(٣) المجموعة ٤: مقر الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمحكمتان الدوليتان، ونشر التوسعة ١ لنظام أوموجا في عمليات حفظ السلام/البعثات السياسية الخاصة للموظفين الدوليين.

في مجالات مواءمة الشبكة وإتاحة التكامل ودعم الإنتاج؛ (ب) تقديم الدعم الطويل الأجل لنظام أوموجا ونقل المعارف من مشروع أوموجا إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويرد في المرفق الثاني – جيم أن مشروع تعميم نظام أوموجا لنقل المسؤوليات من مشروع أوموجا إلى الكيانات المناظرة داخل الأمانة العامة يشمل المؤشرات التالية: الهياكل الأساسية؛ والأمن؛ وتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال؛ والتطبيقات؛ وتنسيق النشر؛ ودعم الإنتاج؛ والإدارة. وذُكر كذلك أن المشروع بدأ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ويتوقع إنجازه بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقد أُنجز ٣٠ في المائة من المشروع، وباستثناء تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال الذي كان مقررا إنجازه بحلول نهاية عام ٢٠١٦، فإن معظم المؤشرات من المقرر أن تكتمل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. **واللجنة الاستشارية تشدد على أهمية تحقيق جميع المؤشرات الرئيسية، وكذلك على الحاجة إلى تنمية القدرات الداخلية وتعزيزها بأناة من أجل كفالة النقل السلس والجيد التوقيت للمسؤوليات من مشروع أوموجا إلى الكيانات المناسبة وإضفاء الطابع المؤسسي على دعم نظام أوموجا.**

### أمن المعلومات واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث

١٣ – يقول الأمين العام في تقريره إن تنفيذ خطة عمل أمن المعلومات ذات النقاط العشر في تقدم وقد بلغت نسبة تنفيذها ٦٥ في المائة (A/71/400، الفقرة ٢٠). وتوضح المعلومات الواردة في المرفق الثاني – جيم من تقرير الأمين العام أن خمساً من المبادرات العشر اكتمل تنفيذها وأن المشروع الذي بدأ في ١ آذار/مارس ٢٠١٣ يُتوقع أن ينتهي تنفيذه تماما بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ومع ذلك، يظل عدد من التحديات قائما: فالإدارات لا يزال يتعين عليها أن تكفل تنفيذ إجراءات الاستعراض الأمني اللازمة لبعض النظم؛ والموظفون لم يأخذوا جميعا التدريب الإلزامي لأمن المعلومات؛ وأصول المعلومات لا تزال تنتظر التصنيف لضمان التوجيه الفعال لموارد أمن المعلومات. ويرد في التقرير أيضا أن خطة العمل ذات النقاط العشر من المتوقع أن تتحول في عام ٢٠١٧ إلى برنامج طويل الأجل لأمن المعلومات، ليكون العمل في هذا المجال مستداما. **واللجنة الاستشارية تأمل في أن تُعالج التحديات السالفة الذكر بأسرع ما يمكن لكي يتسنى الانتهاء من تنفيذ خطة العمل ذات النقاط العشر لأمن المعلومات على النحو المقرر.**

١٤ – أما فيما يتعلق باستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، فيقول الأمين العام في تقريره إن عدد النظم الأساسية قد جرى خفضه من ١٧١ إلى ٢٤، وإن ٦٠ في المائة من هذه النظم زودت بقدرات تمكّنها من استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. غير أنه ورد في

التقرير أيضا أن تزويد النّظم المركزية الموسّعة بقدرات تمكّنها من استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث يتطلب الكثير من الموارد، ويبين آخر تقييم لاحتياجات الأمانة العامة ككل أنه سيلزم تخصيص المزيد من الاستثمارات للنظم الأخرى التي تشكل ٤٠ في المائة من النظم التي تحتاج لقدرات تمكّنها من استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث (A/71/400، الفقرة ٢١).

## مراكز التطبيقات المؤسسية

١٥ - ترد معلومات بشأن مراكز التطبيقات المؤسسية في الفقرات ٢٣ إلى ٣٥ من تقرير الأمين العام. ويرد في التقرير أن مراكز التطبيقات المؤسسية في نيويورك وفيينا وبانكوك مسؤولة عن تطوير النظم المؤسسية للمساعدة على تنفيذ ولايات الأمم المتحدة بفعالية. ويدير مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطوير التطبيقات وإدماجها وتحديثها وسحبها من الخدمة من خلال الحوكمة المنسقة للمراكز. ومنذ عام ٢٠١٤، سُحب ٦٨٨ تطبيقا من الخدمة، وهو ما ترتب عليه انخفاض عدد التطبيقات من ٣٤٠ ٢ إلى ٦٥٢ ١، على أن الهدف هو مواصلة تخفيض عدد التطبيقات ليصل إلى ٠٠٠ ١ تطبيق بنهاية عام ٢٠٢٠. ويرد في الجداول ٢ و ٣ و ٤ من تقرير الأمين العام تفاصيل إضافية عن التطبيقات التي سُحبت من الخدمة، وعن الترشيد الإضافي للتطبيقات القائمة والتطبيقات التي سُحبت من الخدمة نتيجةً لتنفيذ نظام أوموجا. ويرد في التقرير أنه من بين التطبيقات الـ ٤٥٤ التي تقرر سحبها من الخدمة نتيجةً لنشر نظام أوموجا، سُحب بالفعل ١٩٤ تطبيقا وسيتيح التنفيذ الكامل لنظام أوموجا إدماج الـ ٢٦٠ تطبيقا المتبقية. وإضافةً إلى ذلك، ستُدمج جميع تطبيقات البريد الإلكتروني والرسائل على نطاق الأمانة العامة في منصة موحدة (Exchange/Office 365).

١٦ - ويقول الأمين العام أيضا في تقريره إن مراكز التطبيقات المؤسسية مسؤولة عن تطوير الحلول المؤسسية التي ستحل تدريجيا محل النظم المحلية القديمة المتعددة وتُستخدم في أتمتة الأعمال والعمليات اليدوية وإدارة المعلومات ودعم اتخاذ القرارات. ويذكر الأمين العام أن استخدام نظم موحدة مستضافة مركزيا يتيح زيادة الاتساق والموثوقية في دعم المستخدمين والأداء والأمن واستمرارية الأعمال. ويقول أيضا إنه تم الانتهاء من تنفيذ التطبيقات المؤسسية الجديدة في المجالات التالية: (أ) تعزيز نظام إنسبيرا لدعم إدارة برنامج التنقل؛ (ب) المواءمة بين منصات التعلم الإلكتروني على نطاق المنظمة؛ (ج) تبادل المعلومات والتعاون باستخدام منصة Unite Docs ومنصة Unite Connections؛ (د) تحديث نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة؛ (هـ) أتمتة تقديم الخدمات وتتبعها وإدارة أدائها باستخدام منصة Unite iNeed؛ (و) النظم الميدانية للإدارة الإلكترونية للمعدات المملوكة للوحدات (eCOE) والنظام

الإلكتروني لإدارة الوقود (EFMS2) وتعزيز نظام إدارة معلومات الطيران؛ (ز) المجالات الفنية في عمل المنظمة، بما في ذلك منع الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، والاستخبارات المالية، ودعم إدارة المؤتمرات، وإدارة التعلم.

**١٧ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز في تفعيل مراكز التطبيقات المؤسسية، وكذلك في تقليل عدد التطبيقات والعمل بتطبيقات مؤسسية موحدة جديدة. وتتوقع اللجنة أن يتم بالفعل إنهاء تشغيل التطبيقات التي سُحبت من الخدمة، وتأمل في أن يقدم الأمين العام في تقريره المقبل معلومات مُحدّثة عن هذه المسألة. ولا تزال اللجنة تشدد على أهمية تطبيق استراتيجية فعالة ومتسقة لتطوير التطبيقات يكون من شأنها أن تُلغي التطبيقات الزائدة عن الحاجة والمتكررة والمتقادمة وتقلل التجزؤ الشديد في هذا المجال. وتشجع اللجنة الأمين العام على أن يستمر في تنقيح تحليله للتطبيقات القائمة بغية إخضاع التطبيقات الألف التي يُتوقع الإبقاء عليها في عام ٢٠٢٠ لمزيدٍ من الترشيد والتخفيض، وإيراد معلومات عن هذه المسألة في تقريره المرحلي المقبل.**

### الشبكة العالمية الموسَّعة ومركز الاتصالات وتأمين عمليات الشبكات المركزية

١٨ - يرد في تقرير الأمين العام أن هناك شبكة عالمية موسَّعة، وهي ''شبكة الأمم المتحدة الموحدة''، أنشئت عن طريق دمج الشبكات والنظم المنشأة في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني. وستتيح شبكة ''الأمم المتحدة الموحدة'' رصد الهياكل الأساسية ودعمها بطريقة مركزية من خلال مركز اتصالات وتأمين عمليات الشبكات المركزية. ومن المتوقع أن يكتمل إنجاز الشبكة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر A/71/400، الفقرة ٣٦). **واللجنة الاستشارية ترحب بإنشاء شبكة مُوسَّعة واحدة للأمانة العامة للأمم المتحدة تعمل بشكل متناغم.**

### مراكز التكنولوجيا الإقليمية

١٩ - يقول الأمين العام في تقريره (A/71/400، الفقرتان ٣٧ و ٣٨) إن مراكز التكنولوجيا الإقليمية أنشئت في أيار/مايو ٢٠١٥ وإنها تواصل الإشراف على الكيانات التابعة للأمانة العامة فيما يتعلق بمسائل من قبيل أمن المعلومات، والامتثال لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم الحلول التكنولوجية على الصعيد الإقليمي. والإنجازات التي تحققت حتى الآن تشمل ما يلي: (أ) دمج مهام مكاتب الخدمات في خمسة مراكز لمكتب الخدمات الموحدة؛ (ب) نقصان بنسبة ١٦ في المائة في عدد مراكز البيانات وغرف الخوادم على الصعيد العالمي؛ (ج) دمج أجهزة شبكات التخزين المحلية، أي تخفيض عدد نظم التخزين في

جميع أنحاء العالم بنسبة ٢٠ في المائة؛ (د) تعميم سياسات أمن المعلومات وتنفيذ خطة عمل أمن المعلومات ذات النقاط العشر على صعيد الأقاليم. وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن صفة المركز التكنولوجي الإقليمي قد مُنحت لهياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي بالنسبة لأفريقيا، وفي المقر بنيويورك بالنسبة للأمريكتين، وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالنسبة لآسيا؛ وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالنسبة لأوروبا.

٢٠ - ويقول الأمين العام كذلك إن مراكز التكنولوجيا الإقليمية تكمِّل الإطار الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاص بإدارة الدعم الميداني، والذي ييسر إشراف هذه الإدارة على تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعثات حفظ السلام من خلال ثلاثة مراكز إقليمية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغطي ٣٥ كيانا. **واللجنة الاستشارية ترى أن التقرير المرحلي عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن يتضمن أيضا معلومات مُحدّثة موجزة عن الإنجازات المتعلقة بالخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقدمها إدارة الدعم الميداني من أجل تقديم صورة شاملة عن الأنشطة الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

### مركزا البيانات العامَّان

٢١ - يقول الأمين العام في تقريره إن النظم الرئيسية نُقلت إلى مركزي البيانات العامين[٤]، الأمر الذي يتيح للتطبيقات التي يستضيفها المركزان أن تستفيد من العمليات التي تجري فيهما على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع ومن قدرات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، ويكفل أيضا تطبيق سياسات مشتركة لأمن المعلومات (A/71/400، الفقرتان ٤٠ و ٤١). وتبين المعلومات الواردة في المرفق الثاني - جيم من تقرير الأمين العام أن هذا المشروع، الذي بدأ في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ويُتوقع أن يكتمل إنجازه بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اكتمل بنسبة ٨٠ في المائة. واللجنة الاستشارية تُذكّر بأن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٦٣/٢٦٩، استخدام مركزي البيانات العامين، بدلا من مراكز البيانات المحلية إلى أقصى حد ممكن. **وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز حتى الآن.**

(٤) تشتمل النظم التي يستضيفها مركزا البيانات العامَّان على نظام أوموجا، وتطبيق iNeed، وخدمات أسماء النطاقات، وخدمات الدليل، وتطبيق Unite Identity، وتطبيق Exchange/Office 365 الهجين، ووصلات أمن البريد الإلكتروني، ومجموعات قواعد البيانات المشتركة، ومنصة Unite Docs، وتطبيق Unite Connections، وتطبيق EarthMed، وتطبيق Cosmos، وتطبيق COMET، وحزمة برمجيات الدعم الميداني

### الهندسة والتداول بالفيديو على الصعيد العالمي

٢٢ - يقول الأمين العام في تقريره إن استخدام التداول بالفيديو مستمر في الزيادة بنسبة ١٠٠ في المائة سنويا، حيث عقدت ٠٠٠ ٢٥ جلسة تداول بالفيديو في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدة نظم أخرى ذات صلة[٥] يجري تنفيذها حاليا ويتوقع أن ينتهي دمجها بحلول نهاية عام ٢٠١٧. ويقول الأمين العام إنه ينبغي النظر في زيادة الاستثمار من أجل تلبية الطلب على خدمات التداول بالفيديو بالمعدل الحالي للزيادة في الاستخدام. وإضافةً إلى ذلك، يرد أن الاحتياجات اللازمة لتحديث المرافق السمعية البصرية ومرافق الوسائط المتعددة وتعويض المعدات السمعية البصرية ومعدات الوسائط المتعددة التي تم شراؤها أثناء مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر ستدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/400، الفقرات من ٤٢ إلى ٤٤).

### مكتب الخدمات الموحدة

٢٣ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن مكتب الخدمات الموحدة يتألف من خمسة مراكز توجد في بانكوك ونيروبي وجنيف ونيويورك وبرينديزي، إيطاليا، وهي بمثابة نقطة الاتصال الوحيدة لطلبات الخدمات أو المشاكل أو الاستفسارات المتصلة بجميع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المركزية الرئيسية، وتوفر الدعم على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لموظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن مكتب الخدمات الموحدة يعمل مع فريق أوموجا وإدارة الدعم الميداني منذ شباط/فبراير ٢٠١٦ على استعراض نموذج دعم الإنتاج استجابة لتوصية اللجنة الاستشارية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٤٨ ألف، بأنه ينبغي إنشاء نظام موحَّد لتقديم الدعم لنظام أوموجا يشمل كيانات حفظ السلام (A/71/400، الفقرات ٤٥ إلى ٤٧، و A/70/7/Add.18، الفقرة ٣٦). وفي المرفق الثاني - جيم من تقرير الأمين العام، يشار إلى أن توحيد مكاتب المساعدة على نطاق المنظمة، الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أُنجز بنسبة ٧٠ في المائة ويُتوقع أن يكتمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. **وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز حتى الآن.**

(٥) بما في ذلك: مشروع الاتصالات الموحَّدة؛ ونظام إدارة وحجز جلسات التداول بالفيديو؛ ومشروع الرصد وإقامة الشبكات على الصعيد العالمي؛ ومشروع وصل التداول بالفيديو في السحابة الداخلية؛ ومشروع إدارة العمليات.

### تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال

٢٤ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن تنسيق الإبلاغ أدمج في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن بنية البيانات في نظام أوموجا ومهام دعم تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال ستُدمج في عام ٢٠١٧ بنقل الموظفين ذوي المهارات والمعارف ذات الصلة من فريق مشروع أوموجا إلى المكتب. وقُدِّم عدد من الحلول المتعلقة بالشؤون المالية وشؤون الموارد البشرية وسلسلة الإمداد وإدارة المؤتمرات، وكذلك بدعم عمل الأمم المتحدة في مجالات المناخ والأراضي والمياه والطاقة والتكافؤ بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، بما أنه جرى سحب النظم القديمة، فقد نقلت بياناتها إلى مستودعات البيانات وتم إنشاء عدد من نظم الإبلاغ (A/71/400، الفقرات ٤٨ إلى ٥٠). **وترى اللجنة الاستشارية أن الحصول على المعلومات الدقيقة والموثوقة في الوقت المناسب من الفوائد الرئيسية التي يتيحها نظام أوموجا وغيره من نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتأمل اللجنة أن تُقدَّم في التقرير المرحلي المقبل معلومات مستكملة مفصلة عن المعلومات والدراسات التحليلية المتعلقة بالأعمال.**

## دال - المرحلة الثانية من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٥ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن المرحلة الثانية من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركز على تيسير عمل الأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساعدة الإنسانية وفي الجهود البيئية كافة. ويذكر الأمين العام كذلك أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصدد توسيع نطاق عمله في هذا المجال وأنه طوَّر عددا من الأدوات، منها بوابة للإحصاءات الجنسانية، وأداة لرصد الأخبار السياسية العالمية، وأداة تسمى ”جس نبض الدبلوماسية“ ستتولى رصد مصادر المعلومات الحكومية الرسمية على الإنترنت، وأداة لنمذجة الكهربة؛ وأداة تقييم لدعم تحليل استغلال الأراضي والموارد المائية ونماذج نظم الطاقة. ويتولى المكتب أيضا قيادة الجهود الرامية إلى بناء القدرات وتعزيز التنسيق وتشجيع التعاون لتدعيم التأهب الأمني في الفضاء الإلكتروني وقدرته على الصمود أمام التهديدات والتصدي لها (A/71/400، الفقرات ٥١ إلى ٦١).

## هاء - الاستعانة بمصادر عالمية وإدارة الأصول على الصعيد العالمي

٢٦ - ترد معلومات عن الاستعانة بمصادر عالمية في الفقرتين ٦٢ و ٦٣ من تقرير الأمين العام. ويشير التقرير إلى أن معظم المورِّدين إلى الأمم المتحدة (باستثناء العقود المتصلة بنظام

أوموجا) يقدمون خدمات في مواقع متعددة تديرها مكاتب مختلفة بصورة مستقلة، وإلى أن الأمانة العامة تتفاوض للحصول على تخفيضات في مجالات معينة وتستخدم منهجيات الهندسة القيمية في مجالات أخرى. ويذكر أيضا وجود إمكانية لتنفيذ مبادرة الاستعانة بمصادر عالمية من خلال الاستخدام المتسق والفعال للعقود الإطارية والاتفاقات المؤسسية. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الهدف من مبادرة الاستعانة بمصادر عالمية يتمثل في القيام بجرد جميع عقود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصولها وتحديد الوفورات وأوجه الكفاءة على الصعيد العالمي.

٢٧ - ويذكر الأمين العام أيضا أن العقود المستندة إلى الأداء ترتبط بهيكل الإدارة المتعددة المستويات الذي يتيح المجال للرقابة السليمة ولملكية عقود عالمية وإقليمية ومحلية مع ما يلي: (أ) هيكل مركزي أو وحدة مركزية لإدارة العقود العالمية؛ (ب) أفرقة إقليمية خاصة بالعقود تتولى معالجة العقود التي لا تُستخدم خارج نطاق محدد أو منطقة محددة؛ (ج) أفرقة محلية خاصة بالعقود تتولى تلبية احتياجات مواقع محددة فحسب. وعند طلب المزيد من التوضيح بشأن العقود المستندة إلى الأداء، أُبلِغت اللجنة الاستشارية أن هذه العقود تشير إلى النموذج التشغيلي للمشتريات وحصر الاحتياجات وإدارة العقود، وهي عناصر تهدف إلى ضمان ما يلي: (أ) أن تحدد الاحتياجات العالمية وتتولى عمليات شرائها أكثر الأفرقة خبرة والتي بإمكانها أن تكفل استفادة المنظمة من وفورات الحجم؛ و (ب) أن يتم وضع مقاييس الأداء ورصدها وربطها بعمليات الدفع للمورِّدين. وستُكلَّف أفرقة إقليمية أو محلية بمعالجة الحالات التي تتسم فيها معرفة الظروف الإقليمية أو المحلية بالأهمية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن هذا النوع من الاستعانة بالمصادر يظل خاضعا لجميع القواعد والسياسات المتبعة في مجال المشتريات، بما في ذلك القواعد والسياسات المتصلة بالمنافسة الدولية الناجعة.

٢٨ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن مقترحا مفصلا بشأن الاستعانة بمصادر عالمية سيُصاغ وسيُقدَّم في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن بالإمكان تحقيق وفورات وأوجه كفاءة من خلال الاستعانة بمصادر عالمية وهي تتطلع إلى دراسة المقترحات المفصلة التي سيقدمها الأمين العام. وتشدد اللجنة على أن صياغة أي مقترحات تُطرح يجب أن تتم وفقا لجميع قواعد الأمم المتحدة ولوائحها التنظيمية وسياساتها المتبعة في مجال المشتريات.**

٢٩ - وفي الجدول ١ من تقرير الأمين العام، يشار إلى أن عدم إبراز دور أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٦] يشكل مخاطر يجري التخفيف من حدتها من خلال التحقق المادي المستمر، وأنه يجري استكشاف حلول لإدارة الأصول غير المادية وتسجيلها، ويجري إعداد تقارير عن تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال. وفيما يتعلق بالإدارة العالمية للأصول، يشار إلى أن جميع أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمم المتحدة، بما في ذلك الأصول المتعلقة بحفظ السلام والأصول غير المتعلقة بحفظ السلام، يجري رصدها طوال دورة حياة كل بند من بنودها، اعتبارا من استلامها وحتى التخلص منها، وأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني أجريا استعراضا للأصول والمقتنيات المادية وغير المادية في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦ بغية تعزيز الشفافية في مجال الأصول المادية وغير المادية وتحسين المراقبة والمساءلة. ويقدم التقرير بعض التفاصيل عن المخزونات من الأصول غير المادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كيانات حفظ السلام وفي الكيانات غير المعنية بحفظ السلام (انظر A/71/400 الفقرات ٦٦ إلى ٧٢، والمرفق الثالث). ويشار إلى أن نظام أوموجا سيتيح قريبا لمكتب تكنولوجيا المعلومات فرصة رصد تراخيص الملكية المادية والفكرية وتراخيص البرمجيات التي تشكل جزءا كبيرا من الاستثمارات والموارد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشار أيضا إلى وجود فرصة للانتقال من التراخيص الفردية إلى اقتناء تراخيص على نطاق المؤسسة يمكن أن تعود بفوائد جمة على المنظمة.

٣٠ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأصول غير المادية لم تدرج في التقرير الحالي للأمين العام لأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعكف على وضع نظام لتتبع الأصول غير المادية بمزيد من الفعالية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه إذا أُخِذت الأصول غير المادية في الاعتبار، فإن صافي القيمة الدفترية لأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستزداد؛ بيد أن الأصول غير المادية، ولا سيما الأصول التي تم تطويرها أو شراؤها قبل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ لم تسجل في نظام إدارة مخزونات إدارة الدعم الميداني. ولدى الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات إضافية تبين الاتجاه السائد في قيمة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البعثات الميدانية والكيانات غير المعنية بحفظ السلام، وهي معلومات مرفقة بهذا التقرير.

**٣١ - وترى اللجنة الاستشارية أن من الضروري تقديم صورة شاملة عن أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تيسير اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتأمل اللجنة في التعجيل بإيجاد حل للاضطلاع**

(٦) تقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن مواقع الأصول وعمليات نقلها وحالتها وهويتها.

**بإدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الأصول غير المادية، والإبلاغ عنها بشكل شامل.**

## واو - الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

### معالجة التشتت

٣٢ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن قسم دعم الإذاعة والمؤتمرات (المعروف سابقا باسم مكتب خدمات الدعم المركزية)، وجزءا من قسم نظم معلومات الموارد البشرية (التابع لمكتب إدارة الموارد البشرية)، ودائرة عمليات المعلومات المالية (التابعة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات) أدمجت في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ (A/71/400، الفقرة ٧٣). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها علقت على النقل المقترح للموارد المذكورة أعلاه في سياق تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/7، الفقرات ثامنا - ٣٤ إلى ثامنا - ٣٧، وثامنا - ٥٧ إلى ثامنا - ٦٠، وثامنا - ٨٦، وثامنا - ١١٨). ويشير الأمين العام كذلك إلى أن جهود التوحيد الجارية فيما يتعلق بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون السلامة والأمن وما تبقى من مكاتب إدارة الشؤون الإدارية ستتيح مواصلة إدماج وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٣ - وانطلاقا مما ورد في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن توحيد موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال يواجه قدرا من المقاومة. **وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة الاستشارية أن تعاون المديرين يكتسي أهمية بالغة للنجاح في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تتوقع منهم التكاتف والتعاون مع رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات لتنفيذ عمليات معالجة تشتت قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوحيدها، وذلك أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتوقع اللجنة كذلك أن يضطلع الأمين العام بدور قيادي قوي لكفالة امتثال جميع الإدارات والكيانات التابعة للأمانة العامة امتثالا تاما لأحكام الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يكفل، في جملة أمور، قيام جميع كيانات الأمانة العامة بإبلاغ رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات بجميع المسائل المتصلة بالأنشطة وإدارة الموارد وبالمعايير والأمن والهياكل والسياسات والتوجيهات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر أيضا الفقرة ٨ أعلاه).**

**٣٤ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ٢٦٢/٦٩ إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده للحد من مستوى تشتت البيئة الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة وفي جميع مراكز العمل والبعثات الميدانية (انظر أيضا A/69/610، الفقرة ٣٤). وترى اللجنة أن من الضروري تكثيف هذه الجهود في جميع مراكز العمل، بما في ذلك في المقر. ولذا توصي اللجنة بأن تكرر الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام بأن يعمل على الحد من مستوى التشتت بالسعي إلى مواصلة توحيد خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة وتحقيق تكاملها وفقا لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالصيغة التي وافقت عليها الجمعية العامة. وفي المقر، ينبغي أن يؤدي ذلك إلى تولي مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسؤوليات عن برنامج العمل والموارد المالية والبشرية لوحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للإدارات، وذلك وفقا للاستراتيجية المعتمدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

### التطوير الوظيفي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٥ - ترد معلومات بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالتطوير الوظيفي للعاملين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفقرات ٧٤ إلى ٧٩ من تقرير الأمين العام. وتشمل هذه المسائل ما يلي: (أ) معايير تعيين الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين من فئة الخدمات العامة؛ (ب) الحاجة إلى وظائف دولية ذات طبيعة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها مسؤوليات إدارية محدودة وخبرة في المجالات شديدة التخصص التقني، من قبيل التحقيقات الجنائية الحاسوبية، وخدمات المعلومات الجغرافية المكانية، وأمن الفضاء الإلكتروني، والحوسبة السحابية، وبنى النظم، والبنى المعقدة؛ (ج) تأثير التقدم في التكنولوجيات على طبيعة مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ينبغي تعزيزها بواسطة التدريب؛ (د) الحاجة إلى تعزيز فرص التطوير الوظيفي لموظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، التي اقتُرحت في تقرير الأمين العام عن إدارة الموارد البشرية (A/71/323)، ولا سيما التغييرات المقترحة بشأن امتحان الانتقال من فئة الخدمات العامة إلى الفئة الفنية. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة نظرت في تقرير الأمين العام عن إدارة الموارد البشرية (A/71/323) وتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/71/557) خلال الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين (انظر القرار ٢٦٣/٧١).

٣٦ - وفيما يخص التغييرات المقترحة المتعلقة بالفرص الوظيفية المتاحة لموظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، أعربت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن إدارة الموارد البشرية (A/71/557، الفقرتان ٤٣ و ٤٤) عن رأي مفاده أنه لم يُجرَ تحليل كافٍ للأثر الذي يُحتمل أن يترتب في أهداف الموارد البشرية على الاقتراح الداعي إلى إلغاء شرط اجتياز موظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها امتحاناً لكي يصبحوا مؤهلين للانتقال إلى الفئة الفنية، وقدمت توصيات أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٧١/٢٦٣.

**٣٧ - وإذ اعترفت اللجنة الاستشارية بضرورة توفير فرص وظيفية للعاملين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن اللجنة تشدد على أن أي مقترحات بشأن التغييرات في السياسات المتعلقة بالتطوير الوظيفي لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو إيجاد فرص استبقاء المؤهلين وذوي الخبرة منهم ينبغي تقديمها لتنظر فيها الجمعية العامة في سياق تقرير الأمين العام عن إدارة الموارد البشرية.**

### المعلومات الأساسية وتحليل القوة العاملة

٣٨ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن نوعية بيانات الموارد البشرية قد تحسنت مع نظام أوموجا وأن خط الأساس للموظفين والأفراد المتعاقدين تم استخلاصه في أيار/مايو ٢٠١٦ بتوحيد البيانات المستقاة من نظام أوموجا ونظام إنسبيرا، وكذلك من الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الدعم الميداني لجميع عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وتقدم بيانات خط الأساس المتعلقة بالقوة العاملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والواردة في الفقرة ٨١ من التقرير تفاصيل توزيع الموظفين الدوليين والوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة العاملين في الكيانات غير المعنية بحفظ السلام، والموظفين والأفراد الآخرين العاملين في كيانات حفظ السلام.

٣٩ - ويقدم الأمين العام أيضا تحليلا مستكملا للقوة العاملة في كيانات حفظ السلام والكيانات غير المعنية بحفظ السلام (A/71/400، الفقرات ٨٢-٩١)، يتضمن بيانات عن الموظفين والأفراد المتعاقدين، وفئات الموظفين (المديرين، وموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة والخدمة الميدانية، والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين) وتوزيع عبء العمل الواقع على موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب فئات التوظيف والمجالات الوظيفية. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني تعكفان على استعراض موجزات ملامح الموظفين والأفراد

العاملين في جميع الكيانات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة بهدف تحديد ثغرات المهارات والاحتياجات التدريبية.

**٤٠ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز في زيادة دقة تحليل القوة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير معلومات أساسية أكثر تفصيلا. وتشجع اللجنة الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى زيادة تحسين تحليله وتعزيز المعلومات الأساسية عن القوة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي ضوء الاستمرار في معالجة تشتت موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوحيدها، تشدد اللجنة الاستشارية على أهمية وجود معلومات أساسية شاملة ودقيقة وموثوقة ومتسقة لاستخدامها في تقييم التقدم المحرز على مر الزمن. وترى اللجنة أنه ينبغي زيادة تفصيل البيانات الأساسية حسب الإدارات والمكاتب والبعثات والمراكز وحسب فئات الموظفين (بما في ذلك الموظفين والأفراد التعاقديين) وحسب المجالات الوظيفية، وأنه ينبغي إدراج تحديث للمعلومات الأساسية الموسعة في التقارير المرحلية السنوية المقبلة عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

## زاي - توقعات الميزانية

٤١ - ترد معلومات عن توقعات الميزانية في الفقرات ٩٢ إلى ١١٨ من تقرير الأمين العام. وذُكر في التقرير أن توقعات ميزانية الخمس سنوات، بما فيها عمليات حفظ السلام، قد أنجزت استنادا إلى تقييم شامل اضطلعت به إدارة الدعم الميداني، وهو يأخذ في الحسبان افتراضات التخطيط والأصول وأنماط الإنفاق، إلى جانب تحديد النقاط المرجعية وإجراء دراسات التكاليف والفوائد. وذُكر كذلك أن هذا التقييم سيُستخدم باعتباره خط الأساس في قياس التقدم المحرز في تحسين الكفاءة والفعالية وتحديد أولويات تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة في المستقبل.

**٤٢ - واللجنة الاستشارية ترحب بإنجاز توقعات ميزانية الخمس سنوات للأمانة العامة للأمم المتحدة. وترى اللجنة أن التوقعات الواردة في تقرير الأمين العام جهدٌ أولي، وتشجع الأمين العام على مواصلة تنقيح افتراضات التخطيط التي تستند إليها التوقعات مع وضع النفقات الفعلية وجميع العوامل الأخرى ذات الصلة في الاعتبار. وفي هذا الصدد، تشدد اللجنة على أهمية التأكد من أن افتراضات التخطيط تكيَّف باستمرار لكي تعكس الوضع بأكبر قدر ممكن من الواقعية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلَب إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل تحديثا شاملا لتوقعات الميزانية، يتضمن احتياجات**

**كيانات حفظ السلام والكيانات غير المعنية بحفظ السلام استنادا إلى افتراضات التخطيط المعدلة للفترة المتبقية من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

## ثالثا – الخاتمة والتوصيات

٤٣ – يرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه في الفقرة ١٢٥ من تقرير الأمين العام. **وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام.**

# المرفق

## الاتجاهات السائدة في قيمة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البعثات الميدانية والكيانات غير المعنية بحفظ السلام

### البعثات الميدانية[أ]

(بدولارات الولايات المتحدة)

| | قيمة الشراء الأصلية | الاستهلاك | القيمة المتبقية | مبلغ الاستهلاك كنسبة مئوية من القيمة الأصلية |
|---|---|---|---|---|
| في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ | ٦٢٩ ٩٥٥ ٣٣١ | ٢٨٧ ١١٤ ١٠٣ | ٣٤٢ ٨٤١ ٢٢٨ | ٤٥,٦ |
| في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ | ٦٤٨ ٠٧٣ ٧٢٥ | ٢٨٦ ٨٣٧ ٠٤٩ | ٣٦١ ٢٣٦ ٦٧٦ | ٤٤,٣ |
| في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ | ٦٨٠ ٢٩٥ ٢٨٠ | ٢٩٩ ٢٨٨ ٧٠٢ | ٣٨١ ٠٠٦ ٥٧٨ | ٤٤,٠ |

في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كانت قيمة الشراء الأصلية لأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجودة بحوزة عمليات حفظ السلام تبلغ ٦٤٨,١ مليون دولار، وانخفضت قيمتها بما قدره ٢٨٦,٨ مليون دولار، فنجمت عن ذلك قيمة متبقية قدرها ٣٦١,٢ مليون دولار في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦. واستنادا إلى افتراض أن جميع البعثات ستواصل صيانة الأصول دون شراء أو استبدال بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩، فإن استمرار الاستهلاك سيؤدي إلى قيمة متبقية قدرها نحو ٢٤٦,٤ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

### الكيانات غير المعنية بحفظ السلام

(بدولارات الولايات المتحدة)

| | قيمة الشراء الأصلية | الاستهلاك | القيمة المتبقية | مبلغ الاستهلاك كنسبة مئوية من القيمة الأصلية |
|---|---|---|---|---|
| في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ | ١٣١ ٠٧٥ ٨٨٦ | ١٠١ ٠٢٦ ١٦١ | ٣٠ ٠٤٩ ٧٢٥ | ٧٧٠,١ |
| في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ | ١٤١ ٦٥٩ ٣٩٩ | ١٠٢ ٤٧٠ ٨٨٤ | ٣٩ ١٨٨ ٥١٥ | ٧٢,٣ |

(أ) يشمل ما مجموعه ٣٠ من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

(ب) تشمل ١٧ مكتبا مدرجا في المرفق الثالث – باء من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/71/400، مثل المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر.

| | قيمة الشراء الأصلية | الاستهلاك | القيمة المتبقية | مبلغ الاستهلاك كنسبة مئوية من القيمة الأصلية |
|---|---|---|---|---|
| في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦* | ١٤١ ٦٥٩ ٣٩٩ | ١١٦ ٣٨٦ ٦٧٣ | ٢٥ ٢٧٢ ٧٢٦ | ٨٢,٢ |

* الاستهلاك المتوقع في قيمة الأصول في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على افتراض عدم شراء أصول جديدة في عام ٢٠١٦.

ويطبق الاستهلاك على أساس العمر النافع لكل أصل من الأصول، وعلى افتراض عدم استبدال أي منها، ستنخفض قيمة الأصول المرسملة بما قدره ٣٦,٨ مليون دولار بحلول نهاية ٢٠١٩، كما هو مبين في الجدول أدناه.

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

| السنة | صافي قيمة الأصول في ١ كانون الثاني/يناير | مبلغ الاستهلاك السنوي | القيمة المتبقية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٦ | ٣٩,٢ | (١٣,٩) | ٢٥,٣ |
| ٢٠١٧ | ٢٥,٣ | (١٠,٩) | ١٤,٤ |
| ٢٠١٨ | ١٤,٤ | (٧,٢) | ٧,٢ |
| ٢٠١٩ | ٧,٢ | (٤,٨) | ٢,٤ |